ترجمة مركز دراسات الأمة

من منشورات معهد الأمن القومي INSS

توصية سياسية لإنهاء الحرب في غزة في غياب صفقة تبادل أسرى

ورقة سياسية، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥

تامير هايمان

السبت 30 أغسطس 2025

عمان– الأردن

تامير هايمان

هذه الوثيقة ورقة السياسة بعنوان "تحقيق أهداف الحرب وتحسين أمن إسرائيل على المدى الطويل: سياسة مُوصى بها لإنهاء الحرب بانتصار"، الصادرة عن معهد دراسات الأمن القومي (INSS) في 9 يونيو/حزيران 2025، والتي أوصت باعتماد المقترح العربي/المصري كأساس للمفاوضات لإنهاء الحرب، ألا وهو: إنهاء الأعمال العدائية مقابل إطلاق سراح الرهائن، وتشكيل إدارة تكنوقراطية في غزة تحل محل حماس، والحفاظ على القانون والنظام من خلال قوات الأمن الفلسطينية المُدربة من قِبل الولايات المتحدة، وإعادة إعمار غزة من خلال مجلس إدارة دولي. تُعالج هذه الورقة السؤال العملي حول ما ينبغي على إسرائيل فعله إذا أصرت حماس على رفضها إطلاق سراح جميع الرهائن.

ملخص توصية السياسة

يجب على دولة إسرائيل اتباع مسار عمل ثلاثي الأبعاد: (1) وقف التدهور على الصعيدين الدولي والمحلي؛ (2) استقرار الوضع العملياتي في قطاع غزة؛ (٣) العودة إلى إطار عمل لإنهاء الحرب بصفقة رهائن تحفظ المصالح الحيوية لإسرائيل وتعزز اندماجها في الشرق الأوسط.

التنفيذ الموصى به:

وقف التدهور من خلال تثبيت خط دفاعي أمامي يوفر أساسًا لاستمرار النشاط الهجومي من مواقع قابلة للدفاع – دون احتلال قطاع غزة، ودون التسبب في نزوح إضافي للسكان، ودون تركيز السكان في "مدينة إنسانية"، أو تشجيع "هجرتهم الطوعية". ينبغي أن يتم ذلك بالتزامن مع زيادة المساعدات الإنسانية للقطاع وتقديم إطار دبلوماسي لإنهاء الحرب.

استقرار الوضع العملياتي من خلال إنشاء منطقة عازلة أمنية داخل غزة، تتكون من قواعد عمليات أمامية (FOBs) وتطهير المنطقة الواقعة شرق خط FOB – مع التركيز على تدمير البنية التحتية تحت الأرض. هذا الانتشار ضروري لتقليل القوى البشرية اللازمة لجيش الدفاع الإسرائيلي للعمليات الجارية، وبالتالي تخفيف العبء على الجيش. من شأن هذا الانتشار أن يسمح بالعمل الهجومي المستمر في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة حماس للقضاء على النشطاء والقادة الذين ما زالوا يعملون هناك. تقديم إطار دبلوماسي لإنهاء الحرب، على أن يكون

المقترح المصري/العربي أساسًا للمفاوضات، مما يُمكّن من إبرام صفقة أسرى وحماية المصالح الإسرائيلية. ويشمل ذلك انسحاب إسرائيل إلى خط التماس؛ وإنهاء الحرب مقابل عودة جميع الأسرى؛ وإنشاء حكومة مدنية بديلة عن حماس؛ وإنفاذ القانون والنظام وتوفير الخدمات للسكان دون تدخل إسرائيلي؛ والحفاظ على مسؤولية إسرائيل الأمنية الشاملة.

السياق الراهن والمشكلة الجوهرية

يضع الوضع المتطور في غزة إسرائيل في مأزق خطير. قد لا تتمكن من إنهاء الحرب باتفاق لإطلاق سراح جميع الرهائن، إلا أن استمرار الحرب قد يُلحق ضررًا أكبر بمكانة إسرائيل الدولية واقتصادها وصمودها المجتمعي. هذا الوضع يتكشف أمام أعيننا. فمع صمود حماس أمام الضغط العسكري، تتمكن من زيادة مطالبها ورفض أي خطة لإطلاق سراح الرهائن وإنهاء الحرب. إن استمرار الحرب وتفاقم معاناة إسرائيل يخدم أهداف حماس ويضمن بقاءها. لذلك، قد تطرح حماس مطالب متطرفة (مثل "رفع الحصار"، وإفراغ السجون الإسرائيلية من السجناء الفلسطينيين، والسيطرة على الحرم القدسي، وضمان استمرار الوجود العسكري، وما إلى ذلك)، مما قد يُطيل أمد الحرب، لأن كل تسوية ستُدخل إسرائيل في حلقة مفرغة من المطالب الجديدة. إذا ما لُبيت هذه المطالب، ستستعيد حماس مكانتها في الساحة الفلسطينية وعلى امتداد "محور المقاومة".

مجموعة من الخيارات والاستجابات الممكنة

أجرى معهد دراسات الأمن القومي تحليلات معمقة للخيارات المتاحة لإسرائيل لإنهاء الحرب. وفي كل مرة، كانت التوصية هي اعتماد المقترح المصري/العربي كأساس للمفاوضات، لكونه الأنسب لتحقيق أهداف الحرب. إلا أن هذه التوصية استندت إلى افتراض أن حماس ستوافق على إطار عمل للإفراج عن الرهائن. إن تراجع هذا الافتراض، واحتمالية تفضيل حماس مواصلة الحرب لضمان بقائها على إطلاق سراح الرهائن، يستلزمان إعادة تحليل الخيارات الواقعية:

هزيمة حماس – يتحقق ذلك بحرمان حماس من القدرة والإرادة على مواصلة القتال، وهو ما يتجلى في استسلامها أو وقفها للأعمال العدائية من جانب واحد. ومن المرجح أن يتطلب هذا توسيعًا كبيرًا للعملية البرية، ربما ليشمل احتلال قطاع غزة.

إنهاء الحرب دون حل قضية الرهائن – سيحدث هذا إما بالقبول الكامل بجميع شروط حماس، أو من خلال الانسحاب الأحادي الجانب ووقف إطلاق النار، مع مفاوضات لإطلاق سراح الرهائن مقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين كعملية ما بعد الحرب.

حرب استنزاف مطولة – مواصلة القتال على خط أمامي من المواقع الاستيطانية، مدعومة بعمليات هجومية محددة الأهداف.

الخيار الأول – هزيمة حماس من خلال عملية برية موسعة واحتلال قطاع غزة. قد يشمل هذا الخيار أيضًا نقل سكان غزة، كإجراء وقائي، إلى مناطق جنوب وادي غزة أو إلى منطقة إيواء واسعة تُنشأ بين رفح والمواصي ("المدينة الإنسانية"). يعكس هذا النهج تطلعات العديد من وزراء الحكومة الإسرائيلية، الذين أشاروا إلى أن بعض سكان غزة قد يختارون المغادرة ("تشجيع الهجرة الطوعية"). في حال اعتماد هذا الخيار، سيوسع جيش الدفاع الإسرائيلي نطاق عملياته البرية في غزة بشكل كبير، وسيسيطر على مناطق إضافية لم تخضع لسيطرته بعد.

ستُقسَّم هذه العملية إلى مرحلتين:

أ. احتلال مدينة غزة ومخيمات اللاجئين المركزية

تماشيًا مع قرار مجلس الوزراء الصادر في 7 أغسطس/آب 2025، يُمكن فهم أنه سيتم إجلاء المدنيين (غير المقاتلين) من مدينة غزة، يليه فرض حصار وإطلاق مناورة لاحتلال المدينة. سيتطلب هذا الاحتلال قوات إضافية واستدعاءً واسع النطاق للاحتياط. لا مفر من وقوع إصابات في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي، إلى جانب تعريض الرهائن للخطر، الذين هم أصلًا مُعرَّضون لخطر الإعدام الفوري. ومن المُرجَّح أن يتطور مسار مماثل للأحداث لاحقًا في مخيمات اللاجئين المركزية في القطاع. في نهاية هذه الحملة، سيُمارس جيش الدفاع الإسرائيلي السيطرة المدنية والأمنية على غزة إلى أن تُقرِّر القيادة السياسية خلاف ذلك، كجزء من صفقة رهائن أو أي ترتيب آخر.

ب. إنشاء منطقة إنسانية (مدينة إنسانية)

يتطلب الهدف النهائي لهذا المسار توفير الرعاية للسكان الذين تم إجلاؤهم من مناطق القتال. ستكون "المدينة الإنسانية" المقترحة مخيمًا واسع النطاق للنازحين، يُقام بين المواصي ورفح، وتؤمّنه قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. في هذه المنطقة، ستُنشأ بنية تحتية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان (الأمن، والمأوى، والغذاء، والرعاية الطبية). ومن المرجح أن يصبح هذا الموقع أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، مع ظروف معيشية

قاسية. وسيكون إنشاؤه مكلفًا، وسيتطلب تأمين المنطقة جهودًا عملياتية كبيرة وقوات متخصصة. ومن منظور القانون الدولي، لا يُسمح بهذا الإجراء إلا إذا كان مؤقتًا.

تداعيات تحقيق أهداف الحرب

إطلاق سراح الرهائن ("تهيئة الظروف لإطلاق سراحهم"): ستُعرّض المناورة داخل مدينة غزة ومخيمات اللاجئين المركزية الرهائن لخطرٍ مُميتٍ مُباشر. يُرجّح أنهم مُحتجزون تحت الأرض، وأي محاولة من قِبل جيش الدفاع الإسرائيلي للمناورة عبر الأنفاق لهزيمة حماس ستؤدي على الأرجح إلى مقتلهم. يُجادل مُؤيدو هذا النهج بأن هزيمة حماس يجب أن تُقدّم على إطلاق سراح الرهائن، وأن المزيد من الضغط العسكري وحده كفيلٌ بتغيير موقف حماس وتوفير مرونة أكبر لصفقة الرهائن. من المُرجّح جدًا أن يُطيل هذا الخيار المدة اللازمة لتحقيق هذا الهدف الحربي.

تفكيك حماس ("تدمير قدراتها العسكرية والحكومية"): سيُواجه جيش الدفاع الإسرائيلي قوات حماس بنجاح، وسيُدمّر الأنفاق في المناطق التي يسيطر عليها. مع ذلك، قد يختلط العديد من عناصر حماس بالسكان المدنيين النازحين إلى جنوب غزة، ويهربون الأسلحة جنوبًا بين ممتلكات المهجّرين، والتي لا يمكن تفتيشها بدقة. حتى لو قُتل بعض عناصر حماس أو ظلوا مختبئين، فإن أولئك الذين يفرون جنوبًا سيعيدون تسليح أنفسهم ويعودون للظهور كقوة عصابات وإرهابية في المستقبل المنظور. بعبارة أخرى، من شبه المؤكد أن حماس لن تختفي، واحتمال استسلامها أو وقفها أحادي الجانب للصراع مع إسرائيل لا يزال ضئيلًا للغاية.

بالإضافة إلى ذلك–

تعميق الانقسامات المجتمعية في إسرائيل: إن قرار احتلال مدينة غزة ليس مسألة إجماع وطني، لا سيما بالنظر إلى تكاليفه المحتملة. فهو ينطوي على توجيه جيش الدفاع الإسرائيلي لاتخاذ إجراءات تُعرّض حياة الرهائن للخطر عن عمد. هذه الخطة معقدة من الناحيتين العملية والأخلاقية، وستثير ردود فعل عنيفة داخل الجيش وبين المدنيين، مما سيُعيد إشعال النقاش العام حول تعبئة قوات الاحتياط.

تآكل جيش الدفاع الإسرائيلي: بعد عامين من القتال على سبع جبهات، أصبح جيش الدفاع الإسرائيلي مُنهكًا. من المرجح أن تُفاقم عملية برية واسعة النطاق الوضع، إذ يعاني جيش الدفاع الإسرائيلي أصلاً من نقص في الجنود والموارد. وقد يؤدي هذا الإرهاق إلى حوادث عملياتية، وضعف في الاحترافية، وانخفاض في جودة المهام، وارتفاع في عدد الضحايا.

تآكل المرونة الاجتماعية: سيكون الضرر الذي يلحق بالمرونة المجتمعية لإسرائيل مؤلماً للغاية. وستُذكر صدمة التضحية بالرهائن إلى الأبد. صحيحٌ أنه بينما يرى البعض في استيطان غزة تحقيقاً لطموح صهيوني وطني جديد (وفقاً لاستطلاعات معهد دراسات الأمن القومي، لا يمثل هذا سوى شريحة صغيرة من المواطنين الإسرائيليين)، فإن فرض مثل هذه الرؤية على دولة إسرائيل ستكون له عواقب وخيمة، وربما مدمرة، على المجتمع الإسرائيلي الأوسع.

التكلفة الاقتصادية: سيكون العبء الاقتصادي لاحتلال غزة هائلاً. سيتحمل دافعو الضرائب الإسرائيليون تكلفة الحفاظ على سكان غزة (يقدر مسؤولو الأمن حوالي 25 مليار شيكل سنوياً للنفقات العسكرية، بالإضافة إلى 10 مليارات شيكل سنوياً لتوفير الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والرعاية الطبية والغذاء). ستتحمل إسرائيل مسؤولية مليوني عاطل عن العمل ومحبط يكافحون يوميًا من أجل البقاء في منطقة تفتقر إلى البنية التحتية المدنية الأساسية (المستشفيات، ومرافق الصرف الصحي للوقاية من الأوبئة، وما إلى ذلك).

الإضرار بالمدنيين الأبرياء: كانت غزة مكتظة بالفعل قبل الحرب، ويتركز سكانها الآن في مناطق أصغر. وعلى الرغم من أن جيش الدفاع الإسرائيلي يعمل وفقًا للقانون الدولي ويبذل جهودًا جبارة لتقليل الضرر، غالبًا بتكلفة تشغيلية باهظة، فإن المدنيين الأبرياء يتأثرون حتمًا. إن المناورة في المناطق الحضرية الكثيفة، سواء لأول مرة أو بعد إعادة توطين المدنيين، من شأنها أن تزيد بشكل كبير من حجم الخسائر المدنية العرضية.

تدهور موقف إسرائيل على الساحة الدولية: موقف إسرائيل على الساحة الدولية في أدنى مستوياته على الإطلاق. وقد أثارت دعاية حماس، المدعومة بالواقع المرير على الأرض، انتقادات غير مسبوقة ضد إسرائيل، بما في ذلك من الدول الصديقة. وتواجه إسرائيل اتهامات متزايدة بالإبادة الجماعية والتجويع المتعمد لمدنيي غزة. بدون مبادرة إسرائيلية مضادة، قد يترسخ هذا السرد في الرأي العام العالمي وفي القيادة الدولية لسنوات. في الولايات المتحدة، بينما لا يزال الرئيس ترامب يدعم إسرائيل، فقد يتغير موقفه. داخل الحزب الديمقراطي، وصل دعم إسرائيل إلى أدنى مستوياته، وينتقد العديد من الجمهوريين الشباب التدخل الأمريكي في غزة إلى جانب إسرائيل. في أوروبا، تعترف الدول تدريجيًا بدولة فلسطينية، ويدعو بعضها إلى فرض حظر على الأسلحة ضد إسرائيل. كل هذا يحدث حتى قبل عملية برية موسعة، والتي من شأنها أن تترك آثارًا مدمرة. قد لا يُعوّض هذا الضرر الدبلوماسي الشديد أبدًا. علاوة على ذلك، فإن أي خطوة يُنظر إليها على أنها محاولة لطرد سكان غزة من خلال التجميع القسري في ظل ظروف قاسية من شأنه أن يؤدي إلى تضخيم اتهامات التطهير العرقي.

الخيار الثاني – إنهاء الحرب بشكل منفصل عن قضية الأسرى، أو كجزء من صفقة أسرى، مع قبول جميع مطالب حماس

يرتكز هذا الخيار على أن استمرار الحرب أسوأ من أي بديل آخر، ولذلك يجب إيقافها فورًا، مهما كلف الأمر. بمعنى آخر، بما أن الحرب تُلحق الضرر بجميع جوانب الأمن القومي الإسرائيلي، فيجب النظر في أي إجراء يُنهيها.

في أقصى حالاته، يستلزم هذا الخيار وقف الحرب من جانب واحد، مع إجراء مفاوضات على صفقة أسرى مقابل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين لاحقًا. يمكن أن تنتهي الحرب فورًا إما بانسحاب أحادي الجانب أو بقبول جميع مطالب حماس – بافتراض عدم إضافة أي مطالب جديدة.

في السيناريو الأكثر ملاءمة، وهو وقف إطلاق نار مرتبط بصفقة أسرى، من المرجح أن تُصرّ إسرائيل والولايات المتحدة على تشكيل إدارة بديلة في غزة. قد توافق حماس إذا ضمن ذلك بقاءها وحقها في الاحتفاظ بما يُسمى "سلاح المقاومة". في حالة وقف إطلاق نار أحادي الجانب، من شبه المؤكد أن حماس ستواصل حكم غزة.
تداعيات تحقيق أهداف الحرب

إطلاق سراح الرهائن: لن يضمن وقف إطلاق النار من جانب واحد إطلاق سراح الرهائن. ومن المرجح أن تكون المفاوضات اللاحقة طويلة، حيث تطالب حماس بتنازلات واسعة النطاق. في سيناريو التسوية الإسرائيلية، قد يُعاد معظم الرهائن (أحياءً وأمواتًا)، مع أن بعضهم قد لا يُعثر عليه أبدًا، إذ قد لا تعرف حماس مكان دفنهم. وهناك أيضًا احتمالٌ قاسٍ للغاية أن تُبقي حماس عمدًا على حالة عدم اليقين بشأن بعض الرهائن الأحياء – مستخدمةً إياهم كرادعٍ ضد تجدد القتال، وكوسيلةٍ لضمان بقاء المنظمة، وكوسيلةٍ لتقديم المزيد من التنازلات في المستقبل. بعبارةٍ أخرى، من المرجح أن يحقق هذا الخيار معظم أهداف الحرب هذه، وليس كلها.

تفكيك حماس: حماس مُنهكةٌ وضعيفةٌ حاليًا، لكن الانسحاب الأحادي الجانب وإطلاق سراح الأسرى سيعززانها. ستُصوّر حماس صور الأسرى المُحررين، إلى جانب انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي، على أنها انتصار، وستستخدمها لكسب ثقة سكان غزة. سيُمكّن هذا الخيار حماس من الاستمرار كقوة عسكرية. سيعزز الانتقادات الإسرائيلية الداخلية للحكومة بشأن حرب طويلة ومكلفة فشلت في تدمير حماس، وفي الحالة الأحادية، فشلت في تحرير الرهائن، رواية حماس عن النصر ويساعد في إعادة بناء قوتها. سيُعيق التخلي عن السيطرة والوجود الإسرائيلي

في المحيط الأمني قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي على تطبيق الدروس المستفادة بعد 7 أكتوبر، مما يُعرّض التجمعات السكنية الإسرائيلية القريبة من غزة لتهديدات محتملة ويقوّض شعورها بالأمن.

العيوب

الردع: تضرر الردع الإسرائيلي بشدة في 7 أكتوبر. فبينما أعادت النجاحات الباهرة التي حققتها إسرائيل ضد حزب الله في لبنان وفي الحرب مع إيران صورتها جزئيًا، فإن إنهاء حرب غزة بطريقة تُعتبر انتصارًا لحماس – من خلال تحديها ورفضها التنازل واستعدادها للمخاطرة – من شأنه أن يُضعف من قوة ردعها مرة أخرى. قد يدفع هذا الاستنتاج المحتمل إيران وحزب الله إلى الاعتقاد بأنهما تنازلا مبكرًا جدًا في معاركهما ضد إسرائيل. قد يستنتج خصوم آخرون أن الأعمال العدوانية، بما في ذلك اختطاف الإسرائيليين، حتى لو كانت مكلفة على المدى القصير، تُؤتي ثمارها على المدى الطويل

استقطاب المجتمع الإسرائيلي: إن إنهاء الحرب بالتنازل لحماس أو بالانسحاب الأحادي الجانب من شأنه أن يُعمّق الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي. سيُلقي كل معسكر سياسي باللوم على الآخر – على "الضعف" الذي قوّض الجهد العسكري أو "المسيانية" التي تسببت في حرب غير ضرورية. في حين أظهر المجتمع الإسرائيلي صمودًا، فإن التعافي سيكون مؤلمًا. إذا أُضيفت إلى ذلك إصلاحات، لا سيما في السياق القضائي، وإعفاءات من الخدمة العسكرية لليهود المتشددين، وإضعاف الضوابط والتوازنات المؤسسية، فمن المرجح أن يتفاقم الغضب والاستقطاب.

المزايا

إعادة تأهيل جيش الدفاع الإسرائيلي: إن إنهاء القتال سيسمح لجيش الدفاع الإسرائيلي بالتعافي وإعادة البناء والاستعداد للصراعات المستقبلية.

تحسين مكانة إسرائيل الدولية: قد يشمل وقف إطلاق النار تنازلات أمريكية محتملة، مما يُساعد على استعادة مكانة إسرائيل الاقتصادية وعلاقاتها الدبلوماسية.

الخيار الثالث – حرب استنزاف / استمرار القتال من المواقع الأمامية بعمليات هجومية مُستهدفة

لن ينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي بالكامل من غزة، ولكنه سيُبقي على خط أمامي من المواقع الاستيطانية داخل القطاع. ستُركز قواته على تدمير البنية التحتية تحت الأرض داخل المنطقة الخاضعة لسيطرة إسرائيل، مما يُحد من فعالية حرب العصابات التي تُشنها حماس. سيُعزز دفاع التجمعات السكانية في جنوب إسرائيل بمنطقة عازلة أمنية أعمق، مع خط دفاعي جديد قائم على عقيدة أمنية مُحدثة – يشمل "مناطق قتل" مستقلة، ودفاعًا عميقًا، واحتياطيات فعّالة للحالات القصوى.

من هذا الخط الأمامي، سيُنفذ جيش الدفاع الإسرائيلي غارات هجومية روتينية على قطاع غزة الساحلي، بما في ذلك مدينة غزة، ومخيمات اللاجئين المركزية، والمواصي. يُشبه هذا النهج عمليات "جزّ العشب" التي نُفذت في الضفة الغربية بين عامي 2002 و2005، والتي أدت في النهاية إلى دحر الإرهاب الفلسطيني (مع أن النجاح في تلك الحالة كان مرتبطًا أيضًا بتولي السلطة الفلسطينية المسؤولية المدنية عام 2004 والتغييرات في سياساتها في عهد محمود عباس).

لن يكون هناك نزوح إضافي لسكان غزة، لكن المدنيين سيظلون متمركزين في مدينة غزة ومخيمات اللاجئين المركزية والمواصي. ستُقدم مساعدات إنسانية واسعة النطاق إلى هذه المناطق للتخفيف من وطأة المجاعة الجماعية والأزمات الإنسانية الحادة، مما يُخفف الضغط الدولي. سيتولى جيش الدفاع الإسرائيلي والأمم المتحدة تنسيق توزيع الغذاء على سكان غزة، مع بذل جهود لزيادة المساعدات من المنظمات الخاصة. ينبغي إنشاء إدارة مدنية لتنسيق الجهود الإنسانية، وربط منظمات الإغاثة في غزة بالحكومة الإسرائيلية.

يفتقر هذا الاقتراح، الذي يتبنى فعليًا النهج الأمني الإسرائيلي في الضفة الغربية، إلى عنصر أساسي – إدارة مدنية فلسطينية مستقلة. ينبع هذا الغياب من معارضة الحكومة الإسرائيلية لتشكيل هيئة حاكمة تكنوقراطية تحل محل حماس. إن وجود سلطة مدنية غير إسرائيلية من شأنه أن يوفر إطارًا أفضل بكثير من الواقع الحالي، حيث يُترك للمواطنين الإسرائيليين وجيش الدفاع الإسرائيلي مسؤولية دعم سكان غزة المدنيين وتمويلهم من عائدات الضرائب. تشمل **البدائل الممكنة إدارة تكنوقراطية (اقتراح مصري)، أو وصاية دولية/عربية (اقتراح إماراتي)، أو السلطة الفلسطينية (تماشيًا مع المبادرة السعودية).**

تداعيات تحقيق أهداف الحرب

إطلاق سراح الرهائن: يتدهور وضع الرهائن بمرور الوقت، لكن وضع حماس يتدهور أيضًا. في ظل هذا الخيار، تظل إمكانية إبرام صفقة رهائن ممكنة إذا تنازلت حماس في النهاية عن بعض مطالبها نظرًا لضعف

وضعها. ومع ذلك، بحلول تلك المرحلة، قد ينجو عدد أقل من الرهائن. وبالتالي، فإن هذا الخيار لا يضمن الهدف فورًا، ولكنه يترك الباب مفتوحًا لتحقيق إنجازات مستقبلية.

تفكيك حماس: من شأن هذا الخيار أن يُضعف حماس تدريجيًا، مع أن تدفق المساعدات الإنسانية سيسمح أيضًا ببعض التعافي. من المرجح أن تصمد حماس، لكن الاضطرابات المدنية في غزة قد تتفاقم، حتى لو لم يُفضِ ذلك إلى حكومة بديلة من القاعدة إلى القمة. باختصار، لن يُهزم هذا الخيار حماس، ولكنه سيُزود إسرائيل بأدوات لمواجهة التهديدات الناشئة والحد من إعادة تسليح حماس.

بالإضافة إلى ذلك:

إعادة تأهيل جيش الدفاع الإسرائيلي: يحتاج جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل عاجل إلى التعافي والتجديد. من شأن هذا الخيار أن يُسهّل تقليص القوات وإعادة البناء بعد أطول حرب خاضها حتى الآن.

الانتقادات الدولية: إن خفض كثافة العمليات مع زيادة المساعدات الإنسانية قد يُسهم في تحسين صورة إسرائيل العالمية. على الرغم من أنه ليس وقف إطلاق نار كامل، إلا أن انخفاض عدد الضحايا المدنيين وإيصال المساعدات على نطاق واسع من شأنه أن يُخفف الضغط الدولي ويمنع المزيد من التدهور الدبلوماسي.

العيب الرئيسي – متلازمة "المنطقة العازلة الأمنية"

العيب الرئيسي لهذا الخيار هو خطر ترسيخ حالة حرب شبه دائمة داخل منطقة عازلة. من المرجح أن يُنظر إلى هذا الأمر من قِبل الرأي العام الإسرائيلي على أنه "ركود" وغياب للمبادرة، مما يستدعي انتقادات عامة. كما أنه سيُحاصر السكان الفلسطينيين فعليًا بين قوات جيش الدفاع الإسرائيلي والبحر، مما يُلزم إسرائيل بتحمل مسؤوليتها عنهم ويزيد من الإدانة الدولية. يكمن الحل في تحديد هذا الوضع بوضوح على أنه مؤقت، مع تحديد تاريخ انتهاء محدد، والسعي في الوقت نفسه إلى تسوية واقعية تتضمن صفقة رهائن وإطارًا سياسيًا متفقًا عليه لغزة "في اليوم التالي" للحرب. يجب على إسرائيل العمل على إنهاء هذه الحالة المؤقتة قبل أن تصبح دائمة.

الخلاصة والتوصيات

يواجه موقف إسرائيل في غزة صعوبة بالغة. فمع رفض حماس إطلاق سراح الرهائن أو مطالبتها بثمن باهظ غير مقبول، تفتقر إسرائيل حاليًا إلى آلية لإنهاء الحرب. جميع الخيارات سيئة، لكن التردد خيار سيئ أيضًا. لذلك، يجب على إسرائيل اختيار أقل الخيارات الثلاثة ضررًا:

الخيار الأول – توسيع الحملة البرية – هو الأسوأ على الإطلاق، ويجب تجنبه. فمن المرجح أن يفشل في تحقيق أهداف الحرب، ويعرض الرهائن للخطر، ويزيد من عزلة إسرائيل الدولية بتوسيع نطاق المقاطعة الاقتصادية، وإلغاء التعاون في البحث والتطوير (ولا سيما برنامج هورايزون أوروبا)، ومختلف المجالات الأكاديمية الأخرى. إضافةً إلى ذلك، ستستمر انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، وستواجه صعوبة في تبرير سياساتها وسط تزايد الادعاءات بأنها لا تتصرف دفاعًا عن النفس.

الخيار الثاني – إنهاء الحرب بأي ثمن – لن يحقق أهداف الحرب أيضًا. فإذا انتهت الحرب من جانب واحد دون أي تنازلات من حماس، فسيفسرها جزء كبير من الرأي العام الإسرائيلي على أنها هزيمة. أما إذا انتهت الحرب بقبول إسرائيل لجميع مطالب حماس، بما في ذلك إضفاء الشرعية على حكمها وتنصيبها الكيان المسؤول عن إعادة تأهيل غزة، فسيُعتبر ذلك فشلًا. ومن شأن هذه النتيجة أن تُعمّق الاستقطاب داخل إسرائيل، وتُهيئ أرضية خصبة لتقوية القوى المتطرفة. باختصار، مع أن هذا الخيار قد يضمن إطلاق سراح معظم الرهائن، إلا أن تكلفته ستكون باهظة للغاية.

توصية سياسية

على المدى القصير، ينبغي على إسرائيل تطبيق **المبادئ العملية للخيار الثالث** – الاستنزاف والعمليات الهجومية المُحددة – للضغط على حماس لتليين مواقفها. على المدى المتوسط، قد يُهيئ هذا الظروف لإنهاء الحرب وتأمين إطلاق سراح الرهائن بتكلفة معقولة من خلال تسوية مسؤولة. على المدى الطويل، ينبغي دمج هذا النهج في استراتيجية للحكم المدني في غزة بدون حماس، بما في ذلك نزع السلاح تدريجيًا، وإعادة الإعمار بدعم عربي ودولي، وتفكيك البنية التحتية الإرهابية السرية المتبقية.

إن مواصلة الضغط على حماس من منطقة أمنية أمامية قد يشجعها أيضًا على قبول إطار عمل شامل لإطلاق سراح الرهائن يُنهي الحرب. وللاستفادة من ذلك، يجب على الحكومة الإسرائيلية البدء في مناقشة إطار عمل

أوسع لمستقبل غزة، بناءً على أحد المقترحات العربية أو الدولية. ويوفر الترتيب المؤقت الموصى به في هذه الورقة السياسية الوقت اللازم للقيام بذلك.

هذه الاستراتيجية هي الخيار الأقل ضررًا في ظل الظروف الحالية. إنه الخيار الوحيد الذي يسمح لإسرائيل بالحفاظ على مرونتها، والسعي إلى صفقة أسرى مواتية، ومواصلة الضغط على حماس. سيساعد تطبيقه على وقف النزيف الدبلوماسي الإسرائيلي، ويسمح للجيش الإسرائيلي بتجديد قواته، ويخفف من المعضلات الأخلاقية اليومية التي يواجهها في القتال. قد يتيح مرور الوقت فرصًا جديدة – غير متاحة حاليًا – قد تدفع حماس إلى تقليص مطالبها، مما يُمكّن من إنهاء الحرب من خلال صفقة أسرى شاملة بشروط أكثر ملاءمة.

العنوان بالانكليزية

Policy Recommendation for Ending the War in Gaza in the Absence of a Hostage Deal

Tamir Hayman / مدير المركز

مركز دراسات الامن القومي (INSS)

رجمة مركز الامة للدراسات 24 اب اغسس 2025

مركز دراسات الأمة

عمان– الأردن